7 أيار 2009

بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني
لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات البرلمانية اللبنانية في 7 حزيران

بعد شهر واحد من اليوم، سيتوجه اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلس نيابي جديد. تُنظّم هذه الانتخابات وفقاً لقانون انتخابي جديد وإدارة جديدة أجمعت عليها القوى الفاعلة السياسية كافة. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر يمثّل خطوة مهمة باتجاه تحقيق أكبر قدر من الشفافية والثقة بالعملية الانتخابية، وأملاً في تطوير لبنان ومؤسساته كدولة ذات سيادة.

لطالما كان لبنان رهناً بالأحداث والقوى الفاعلة خارج نطاق الحدود اللبنانية. أما المعهد الديمقراطي الوطني، فيشكّل جزءاً من شبكة دائمة التوسع، تجمع في رحابها أصدقاء لبنان الذين يتطلعون إلى أن يكون شعبه صاحب القرار النهائي في تقرير مصير البلاد.

إنّ تاريخ لبنان والانقسامات الطائفية على أراضيه قد أدّت إلى نظام انتخابي فريد من نوعه، يرتكز على توزيع المقاعد وفقاً للانتماءات الطائفية. يتضمن هذا النظام عناصر تسمح بالتنافس؛ فإذا ما طُبّق بطريقة سلمية، بمقدوره أن يثمر عن نتائج تعتبر تمثيلية فعلاً بنظر الناخبين والمتنافسين السياسيين.

وكانت السنوات الأخيرة قد شهدت تحركات متزايدة باتجاه الإصلاح السياسي، رفعت لواءها منظمات المجتمع المدني. وقد أدت هذه الجهود إلى تشكيل لجنة بطرس التي أوصت بإجراء تغييرات هامة في النظام الانتخابي، بما في ذلك اعتماد التمثيل النسبي، مما يمكن أن يؤدي، بمرور الوقت، إلى تعزيز مؤسسات الحكم ذات الصفة التمثيلية.

وقد اعتمد البرلمان فعلاً بعضاً من هذه الإصلاحات، كما أقرّ عدداً من التحسينات التي يفترض العمل بها خلال الانتخابات القادمة بالذات. ومن المتأمّل أن تمهّد هذه الانتخابات الطريق لتغييرات أوسع في المرحلة التي تلي الانتخابات. هذا هو المسار الذي يلقى منا كل تشجيع.

من الإصلاحات الانتخابية الحديثة والإيجابية التي تعكس التحسينات المسجّلة مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة، نذكر:

- **تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات.** مع أنّ هيئة الإشراف على الحملات ليست لجنة انتخابية مستقلة بكل ما للكلمة من معنى، إلا أنها تشكل سابقة يُحسب لها، بصفتها هيئة وسيطة يمكن أن تبشّر بإنشاء لجنة مستقلة، كما جرى في المكسيك خلال التسعينات. يُوكَل إلى هذه الهيئة الحرص على تطبيق الفصلين الخامس والسادس من القانون الانتخابي اللذين يتطرقان إلى تمويل الحملات وتنظيم الإعلام والإعلان.

- **الإدارة الحيادية.** خلال نقاشاتنا، برز وزير الداخلية، وهو المسؤول الأعلى عن إدارة الانتخابات، كشخص حيادي، محترف، وملتزم بإدارة عملية شفافة، تتمتع بالمصداقية اللازمة.

- **تمويل الحملات وتنظيم الإعلام والإعلان.** تشكّل أنظمة تمويل الحملات التي تمّ إقرارها حديثاً سابقة يُحسب لها من حيث فرضها حدوداً معيّنة على الإنفاق، مع الإشارة إلى أنّ هذه الأنظمة ما زالت تعاني ثغرات ملحوظة. في الوقت عينه، يحرص تنظيم الإعلام والإعلان على منح مختلف المرشّحين فرصاً عادلة ومتساوية في الظهور على كافة الوسائل الإعلامية. وقد لقيت هذه التغييرات ترحيباً من معظم الأحزاب والمرشّحين، رغم أنّ الأسئلة ما زالت تطرح نفسها بشأن التقيّد بالنظم الجديدة.

- **الاعتماد الرسمي للمراقبين المحليين والدوليين**. إنّ انتخابات 7 حزيران هي الأولى من نوعها في تاريخ لبنان التي تُنظّم بعد أن سمح القانون الانتخابي باعتماد مراقبين محليين وبعد أن أصدر مجلس الوزراء مرسوماً يجيز فيه لوزير الداخلية منح اعتماد رسمي للمراقبين الدوليين. من شأن هذه المبادرة أن تسبغ درجة إضافية من الشفافية على العملية، وتساعد في بناء ثقة المواطنين اللبنانيين بالانتخابات اللبنانية.

لكنّ تقييم النظام الانتخابي اللبناني بالترابط مع المعايير والنظم الدولية يطرح، في الوقت نفسه، تحديات في وجه بعثة المراقبة الدولية. فمع أنّ الجيش اللبناني يتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في فترة الانتخابات، إلا أنّ أحد الأحزاب السياسية المتنافسة يمتلك قوى عسكرية ومسلّحة لا تخضع لسلطة الدولة؛ من دون أن ننسى أنّ أحزاباً أخرى تملك، بدورها، أسلحة من مختلف الأحجام والقدرات.

لمّا كانت المقاعد البرلمانية تُوزّع وفقاً للمناطق والانتماءات الطائفية، وبالنظر إلى النظام الأكثري حيث "الفائز يحصل على كل المقاعد"، فإنّ النتائج تعتبر محسومة سلفاً في أكثرية كبرى من الدوائر الانتخابية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ الامتناع عن استعمال أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً قد يعرّض سرية التصويت للخطر ويعزز سلطة النخب السياسية، مما يفتح المجال أمام عقد الصفقات ويقوّض سلطة الناخبين. كما إنّ رسم حدود الدوائر الانتخابية قد أدى إلى تفاوتات كبيرة في عدد الناخبين بين دائرة انتخابية وأخرى، وبالتالي إلى عدم مساواة في الوزن السياسي لأصوات الناخبين.

يتسجل الناخبون ويصوّتون في القرى التي يتحدرون منها لا في أماكن سكنهم، مما يفرض عليهم قطع مسافات طويلة للتصويت في منطقة يحتمل أن تخضع اليوم لسيطرة فئات طائفية مختلفة. جدير بالذكر أيضاً أنّ النساء ملزمات بالاقتراع في المنطقة التي يتحدرّ منها أزواجهن.

إنّ كافة القضايا المذكورة أعلاه مدرجة ضمن النقاش الدائر حول الإصلاح الانتخابي في لبنان. صحيح أنّه بمقدور المسؤولين إقرار إصلاحات إضافية بعد مرحلة الانتخابات القادمة، لكن يمكن تطبيق عدد من الخطوات، بين تاريخنا هذا ويوم 7 حزيران، لتعزيز مصداقية الانتخابات.

- **القدرة على الطعن والبت في نتائج الانتخابات**. بموجب القانون اللبناني، توكل إلى المجلس الدستوري (وقوامه عشرة أعضاء، خمسة منهم ينتخبهم البرلمان وخمسة يعيّنهم مجلس الوزراء)، مهمة التصديق على سلامة العملية الانتخابية ككل من خلال الفصل في النزاعات الناشئة عن عملية

- **الاعتبارات اللوجستية والأمنية.** إنّ إجراء الانتخابات في يوم واحد عِوَض أن تمتدّ على عدة أيام آحاد هو أحد الإصلاحات التي تمّ إقرارها حديثاً. ولكنّ هذا التدبير يطرح مصاعب لوجستية كبيرة. فنظراً إلى انتقال أعداد كبيرة من الناخبين من منطقة إلى أخرى في فترة الانتخابات وإلى حماوة المعارك الانتخابية في بعض الدوائر، تقرّ السلطات المعنية بالانتخابات بضرورة إعداد خطةٍ تضمن تنقّل الناخبين وتأمين سلامتهم. وسيتطلّب حشد ما يقارب 30 ألف عنصر من القوى الأمنية (من الجيش وقوى الأمن) أيضاً من وزارتي الدفاع والداخلية أن تبذلا جهوداً جبارة على مستويي الإدارة والتنسيق. لذلك، تأمل البعثة أن تتخذ وزارة الداخلية كلّ التدابير اللازمة التي تقع ضمن صلاحيتها بحقّ من ينتهكون أحكام قانون الانتخاب خلال هذه المرحلة الدقيقة التي تسبق يوم الانتخاب. فضلاً عن أنّ تبنّي ميثاق الشرف من جانب الأحزاب السياسية، بمبادرةٍ مقترحة من وزير الداخلية، يساهم في تعزيز سلامة الناخبين وتأمين ظروف انتخابية هادئة.

- **توعية الناخبين.** يشير المراقبون لأجل طويل، التابعون للمعهد الديمقراطي الوطني، في تقاريرهم، إلى ضرورة تزويد المرشحين والأحزاب والمواطنين بمزيدٍ من المعلومات حول تفاصيل القانون الانتخابي الجديد، ويلمحون إلى وجود التباس حول دور المسؤولين في الدوائر والمسؤولين المحليين في تسيير العملية الانتخابية. فتأمل البعثة أن تتمكّن السلطات المعنية بالانتخابات، في الفترة المتبقية قبل يوم الانتخابات، من توسيع حملة التوعية التي أطلقتها في فترة سابقة لتتمكّن من إطلاع العاملين في مجال الانتخابات والناخبين على الأنظمة الجديدة بشكلٍ أفضل.

معلومات عامة

قامت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بزيارة لبنان في الفترة الممتدة من 5 إلى 8 أيار لتقييم التحضيرات القائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في 7 أيار 2009. وكانت تسعى من هذه الزيارة إلى إظهار اهتمام المجتمع الدولي بتطوّر العملية السياسية الديمقراطية وإدارة الحكم في لبنان، وإلى تقييم الظروف السياسية المؤدية إلى يوم الاقتراع في 7 حزيران بكلّ دقة وحيادية.

وقد ضمّت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني وزيرة الخارجية الأميركية السابقة ورئيسة مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني، مادلين ك. أولبرايت؛ ورئيس الوزراء الكندي الأسبق، جوزيف كلارك؛ ومديرة برامج الشرق الأوسط في معهد "آسبن"، طوني ج. فيرستاندغ؛ ورئيس المعهد الديمقراطي الوطني، كينيث وولاك؛ والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني، ليسلي كامبل. وعقدت البعثة لقاءات مع بعض المرشحين، وقادة الأحزاب، والمسؤولين الحكوميين، وممثلين عن أبرز التحالفات السياسية، وكذلك مع عدد من رئيسات الجمعيات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

أصبحت المراقبة الدولية للانتخابات تلقى قبولاً واسعاً لدى العديد من دول العالم، وهي تؤدي اليوم دوراً مهماً في إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بطبيعة العملية الانتخابية التي تجري في كل دولة. بالفعل، تتمتع

لا ينحاز المراقبون الدوليون لمرشح انتخابي دون سواه، بل يلقون ترحيباً من البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة، فضلاً عن الدول التي ما زالت في أولى أطوار التنمية الديمقراطية. وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد أرسل ما يفوق المئة وخمسين بعثة إلى مختلف بلدان العالم، على غرار الجزائر والمغرب والأراضي الفلسطينية واليمن ولبنان، لمراقبة مراحل ما قبل الانتخابات وما بعدها، فضلاً عن اليوم الانتخابي نفسه، وهو يدير بعثات المراقبة بالتوافق مع إعلان مبادىء المراقبة الدولية للانتخابات الذي أقرّته 32 منظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية، بما فيها أمانة سرّ الأمم المتحدة.

إنّ الزيارات التقييمية التي تسبق اليوم الانتخابي تشكل عنصراً أساسياً من بعثة مراقبة الانتخابات الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني في لبنان. فقبل عشرة أسابيع من تاريخ الانتخابات، نشر المعهد الديمقراطي الوطني فريقاً من المراقبين لأجل طويل، ذوي الخبرة في هذا المجال (توافدوا من الباراغواي، والبرتغال، وكازاخستان، وسلوفاكيا، واليمن، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)؛ وهم يراقبون فترة ما قبل الانتخابات في خمس مناطق من لبنان. ومن المقرّر أن ينشر المعهد الديمقراطي الوطني مجموعة إضافية مؤلفة من 50 مراقباً دولياً لمراقبة الانتخابات في 7 حزيران وفي مرحلة ما بعد الانتخابات.

وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد حصل على اعتماد رسمي من وزارة الداخلية لإدارة البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات؛ وهو يتقدم بالشكر من الوزارة لترحيبها بالمعهد وبغيره من مجموعات المراقبة الدولية في لبنان. ولا تسعى البعثة إلى التدخل في العملية الانتخابية، ولا تنوي التدخل فيها، إنما تسعى إلى إصدار تقييم نهائي حول مجرياتها، لأنه يعود إلى الشعب اللبناني أن يقرّر مدى تمتع الانتخابات بالمصداقية، بحسب اعتراف المعهد. وتقدّم البعثة بيان التقييم لمرحلة ما قبل الانتخابات بروحية دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في لبنان.

يُذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد واظب على رعاية برامج للتنمية الديمقراطية في لبنان منذ العام 1995، وله مكتب في لبنان منذ العام 2001. أما البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات في لبنان، فتحظى بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.